

واللاحقات الى وسورة هذه ان الزوجان مسلمان
تخاربت الرقبة وقوله لقطع ارتداد من نكاحكم
بشرطه وهو ان يرجع للاسلام في العدة فيما اذا
كانت مدخولا بها اما اردة قبل الدخول فتتخير
الفرقة اه شيخنا **قوله** في صورة الارتداد هذا يظهر
فيما اذا كانت الردة قبل الدخول لان الفرقة من
جهتها فلا تستحق شيئا من الصداق فيرجع عليها
بجميعهم واما اذا كانت بعد الدخول فقد استحققت
المهر في مقابلة الوطئ فلا يرجع الزوج بشئ منه
وقوله من تزوج من الكفار مشكلا اذ الرجوع
في صورة انما هو عليها لا على من يتزوجها فلذلك
قال الهامدي والشهاب ان قوله واسألو اياهم ان
منسوخ وان لم ينسبه عليه الشارح ودرع في
ان النسخ انما هو بالنسبة للمدخول بها واما غير
المدخول بها فالرجوع عليها مسلم لا نسخ فيه فعلي
دعوى النسخ تكون المأنة منسوخة بالنسبة
لاحدى الصورتين دون المخزى ورجوع بصورة
الارتداد صورة تفر من الاصل المدخول في المدخولة
بقوله تزوجناكم لان الفرقة جاءت من جهة الزوج
فلا يرجع له عليها بشئ من الصداق وهذا
مسلم فيما اذا كان الاسلام بعد الدخول انما اذا

اما

اما اذا كان الاسلام قبل الدخول فانه يرجع عليها
بنصف الصداق اذا كان قد دفعها الكل لان الفرقة
من جهته وهي نصف المهر تامل هذا المقام انتهى
شيخنا فان تقييد الشارح كغيره من المفسرين الرجوع
بمسئلة الارتداد مشكلا فان الرجوع انما هو في احدى
صورتين دون المخزى وكذلك صورة ما ان يها
عنها فان الرجوع في احدى صورتين دون المخزى
ولما اصل انه في مسالة رد ما يرجع عليها بكل المهر
فيما اذا كانت الردة قبل الدخول ولا يرجع بشئ فيها
اذا كانت بعده وانه في مسئلة اسلامه عليها
يرجع عليها بالنصف فيما قبل الدخول ولا يرجع
بشئ فيما بعده فتامل **قوله** ممن تزوج من
الكفار يتبع في هذا الخارن ويضه يعني انكح
امرأة منكم بالمشركين مرتدة فاطلبوا ما انفقتم
من المهر اذا منقوتها ممن تزوجها منهم اهل وعي
هذا تكون المأنة منسوخة قطعا ان المهر في الفرقة
ان الرجوع عليها لا على من تزوجها من الكفار تامل
قوله وليستلوا ما انفقوا هذا راجع لقوله واقول
ما انفقوا فلذلك قال كالتقدم اه شيخنا وفي الخطيب
قاله المفسرون كان من ذهب من المسلمين مرتدا
الى الكفار من اهل العهد يقال للكفارها توامرها

ع

ع

هم